العدد (1440) السنة السادسة - الاثنين (23) شباط 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

أعضاء من مجلس المحافظة يرسلون أحد أبنائهم لتسلم الراتب الشهري

نزاهة ميسان لـ(المدى): اعفاء ١٣ مدير دائرة .. واسترجاع رواتب الحماية الاجتماعية الوهمية

> ديوان الرقابة المالية ، مفوضية النزاهة ، هيئات ولجان النزاهة العاملة في جميع مفاصل الدولة ومؤسساتها ودوائرها التشريعية والقضائية والتنفيذية كل هذه الجهات الرقابية والتفتيشية التي طالما لمحت أو اشارت أو حددت بؤر الفساد الإداري والمالي المستشري في جميع مؤسسات الدولة وبدرجات ونسب متباينة وأيد كبار وصغار المسؤولين الحكوميين عبر تصريحاتهم المتكررة هذا التشخيص

ميسان/ رعد شاكر

... وبرغم ذلك بقيت تلك البؤر الفاسدة بمنأى عن المساءلة القانونية بل امتدت واتسعت بمرور السنوات الماضية لتلوث مساحات تتمدد في شتى الإتجاهات داخل نسيج الجهاز الحكومي.

وإذا كان جل ما أستطاعت مراصد النزاهة كشفه هو جزء يسير من حجم الفساد فان المصيبة الأكبر أن هذه الحالات المكشوفة والمثبتة بالأدلة والأرقام بقيت كملفات في أدراج الأجهزة المعنية في السلطتين القضائية والتنفيذية دون أية أجراءات فعلية بحق المفسدين . ولطالما تبادل أولي الشان في السلطات الثلاث الأتهامات فيما بينهم بخصوص هذه المسألة التي ظلت تدور في حلقة مقفلة ومفرغة.

لجان النزاهة المنبثقة عن مجالس المحافظات أشرت خلال عملها في السنوات الماضية الكثير من حالات الفسادين الإداري والمالي في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية فهل أثمرت جهودها في الحد من سرطان الفساد ؟ وما أهم العراقيل التي يضعها بعض المتنفذين في الجهاز الحكومي أمام عجلتها ؟ إضافة لأسئلة أخرى لها صلة بالموضوع طرحناها أمام رئيس لجنة النزاهة في مجلس محافظة ميسان علي دواي الذي تحدث عن محصلة عمل اللجنة خلال الفترة الماضية قائلا :

– قد توحي عبارة (لجنة النزاهة) بوجود عدة أعضاء فيها ، غير أن واقع حال لجنة النزاهة في مجلس محافظة ميسان أنها لا تضم سوى شخصين انا بصفتي رئيسا للجنة زائدا احدى عضوات المجلس !! حيث آثر بقية أعضاء المجلس العمل في اللجان الأخرى كون العمل في لجنة النزاهة يتطلب الجرأة والمواجهة والابتعاد عن المجاملة والتحزب وتحدي شتى المخاطر . وفي بداية شروعنا في العمل قمنا بتشكيل لجان للنزاهة في جميع دوائر الدولة وقد لاحظنا ان حجم الفساد الإداري والمالي كبير ومستشر بنسبة تتجاوز ٩٠٪ في معظم الدوائر الحكومية ورصدنا حالات فساد في المشاريع الممولة من الدولة وتلك الممولة من الدول المانحة والتي يجري تنفيذها دون اشراف كذلك اشرنا حالات فساد في مجال صرف الاموال من قبل لجان المشتريات في الدوائر وفي مسألة التعيينات وحالات الجمع بين راتبين وغير ذلك .

■ وما الاجراءات التي اتخذتموها ؟

– نحن نقوم بعد استكمال ملفات الفساد بعرضها على مجلس المحافظة حيث تتم مناقشتها واتخاذ الإجراءات الأصولية بشأنها وقد استطعنا أن نحقق بعض النجاحات ونقلص من حجم الفساد وكمثال على ذلك أثمرت جهودنا في إبعاد الكثير من مدراء الدوائر الذين أشرت حالات فساد في دوائرهم حيث بلغ عدد الذين تم أعفاؤهم من مناصبهم ١٣ مدير دائرة . كما تم أسترجاع مبالغ الرواتب الثانية التي تقاضاها بعض الموظفين الذين جمعوا بين راتبين من الدولة وايضا استرجعنا رواتب شبكة الحماية الاجتماعية التي تقاضاها بعض الموظفين المسجلين في الشبكة زورا ودون وجه حق حيث تم اعادة كل تلك المبالغ الى الدولة .

■ هل تمت معالجة جميع ملفات الفساد التي رصدتموها ؟

– في الحقيقة ظلت بعض الملفات عالقة ، حيث لم تنفذ بعض الوزارات و الدوائر القرارات التي أتخذها المجلس بخصوص بعض المفسدين الذين بقوا في مناصبهم برغم ثبوت تقصيرهم في أداء الواجب الوظيفي ووجود فساد مالي في دوائرهم وأعتقد أن هنالك مصالح حزبية أو شخصية بين هؤلاء وبعض المتنفذين في الوزارات والدوائر التي ينتسبون لها وقد قمنا بإحالة العديد من ملفات الفساد الأخرى إلى هيئة النزاهة في مكتب المحقق العدلي في ميسان ولكن المشكلة أن أغلب القضايا لم يتم حسمها لغاية الآن .

■ أنتم تعملون في مجلس المحافظة الذي يعد أعلى سلطة تشريعية ورقابية في المحافظة والذي من المفترض أن يكون منزها من الفساد ولكننا لاحظنا خلال ترددنا على المجلس بين آونة وأخرى أن نسبة كبيرة من أعضاء المجلس وبعضهم رؤساء لجان فيه لا يواظبون على الدوام واليوم تحديدا لم نجد في المجلس سواك وأحد الأعضاء برغم اقتراب الوقت من منتصف النهار ! فما تعليقك ؟

– مع الأسف الشديد غدت ظاهرة تغيب الأعضاء عن الدوام شائعة منذ فترة طويلة ويوجد بعض الأعضاء الذين يستهزئون بالدوام ولا أريد أن أذكر الأسماء كي لا أحرجهم ، وقد وصل الحال ببعضهم الى إرسال أحد أبنائهم لتسلم الراتب ومما يلفت النظر أن أغلب هؤلاء الأعضاء ينتمون لأحزاب معروفة ، ومن جانبنا كلجنة نزاهة قمنا بطرح موضوع تكرار غياب الأعضاء في أحد أجتماعات المجلس قبل مدة وقد تم اتخاذ قرار بخصم مبلغ ١٠٠ ألف دينار من راتب العضو الذي يتغيب عن اجتماع المجلس الدوري علما أن المجلس يعقد ٤ أجتماعات شهريا وبذلك يصل مبلغ العقوبة إلى ٤٠٠ ألف دينار بحق العضو الذي يتغيب لشهر كامل. وتبقى مسألة التزام العضو بالدوام مرهونة بمدى أحترامه لضوابط العمل الوظيفي وحرصه على مصالح الناخبين الذين أوصلوه لهذا المنصب والحفاظ على سمعة الحزب أو القائمة التي ينتمي لها ويمثلها أمام المواطنين .

■ سيتسلم المجلس المنتخب الجديد مهام عمله ومسؤولياته بعد أيام قلائل فما توقعاتك لفاعلية المجلس القادم وكيف تقيم أداء المجلس الحالي خلال سنوات عمله الماضية ؟

– بالنسبة للشق الثاني من السؤال فانني أعتقد أن المجلس وبرغم الظروف الأستثنائية التي رافقت مسيرته والمتمثلة بالأوضاع الإدارية والأمنية المرتبكة فأنه استطاع أن يحقق أشياء كثيرة ولا أقول أنه حقق كل ما كان ينتظر منه وتبقى مسألة تقييم إداء المجلس وفاعلية أعضائه متروكة لمواطني المحافظة . ولكنني أستطيع القول أن نجاحات المجلس المتحققة في بعض الأتجاهات يعود الفضل فيها لنشاط بعض الأعضاء المثابرين وبعبارة أخرى يمكن القول أن عمل المجلس تميز بالنشاط الفردي وليس الجماعي . أما بالنسبة لتوقعاتي لمدى فاعلية المجلس الجديد فأعتقد أولا أن قانون المحافظات الجديد الذي منح صلاحيات إضافية للمحافظات سيسهم في تنشيط عمل المجالس الجديدة . وأتمنى أن يبتعد الأعضاء الجدد عن التخندقات الحزبية والعشائرية والمصالح الشخصية وأن يعملوا بروح الوطنية المجردة لخدمة المجتمع وتنفيذ البرامج الأنتخابية التي روجوا لها خلال حملاتهم الدعائية وأن يحرصوا على المحافظة على تنمية الثقة التي منحها إياهم الناخبون وأتمنى أن يتم اختيار الجهاز التنفيذي من الكفاءات النزيهة والمهنية خدمة للصالح العام .

من الداخل

شارع ابو طيارة

هادي جلو مرعي

لم اكن لاجرؤ يوماً واتحرك جهة مناطق كانت تعج بالمشاكل الامنية واصطلح على تسميتها (الساخنة).

وبعد الاعظمية قررت الذهاب جهة الدورة. وعلى امتداد المياه المنسابة في وادي دجلة كنت ارقب من اعلى جسر ذو الطابقين، حركة واضواء المدينة من جانبيها. عند معرض للسيارات في شارع ابو طيارة الشهير، وفي وقت المساء اوقفنا سيارتنا الصغيرة في مكان قريب واخذنا نلقي نظرة على الشارع وحركة الناس، والسيارات المتوقفة في اماكن اعدت لها في ساحة المعرض، وتجار السيارات وهم يتحركون، ويتصلون عبر اجهزة الموبايل، او يتعاقدون على شراء او بيع سيارة حديثة.

صاحب المعرض زيد الملا كان يبتسم باستمرار وذهبنا سوية بسيارة ركنها صديق من اهل الدورة جانباً الى بيت احد الاشخاص وكان يروم بيع سيارة حديثة يملكها، كان يسكن في آخر الشارع واخذنا نذرع شارع ابو طيارة ذهاباً واياباً، برغم ان الليل ارخى سدوله، وكانت دوريات الشرطة تجوب المكان.

حدثني زيد عن اصل تسمية الشارع، قال.. ان بيت العائلة المسمى بيت الملا كان من افخم المباني في المنطقة، وقد وضع في اعلاه مجسماً لطائرة، ومن يومها شاع على السنة الناس تسمية الشارع (ابو طيارة).

يقول زيد ايضاً.. ان عناصر الجيش والشرطة متعاونون، وان الناس بدأوا يعودون رويداً وبهدوء الى بيوتهم، وتم الغاء التأثير الطائفي حتى ان رواد المعرض ينتمون لمذاهب وقوميات متعددة، مثلما ان لرجال المنطقة دورهم في طرد العناصر المسيئة وتشخيص المرتبطين منهم بجماعات العنف المسلح وتسليمهم الى السلطات. ويتوحد ابناء الاحياء السكنية في مواجهة العنف. وروى لي..

ان مجموعة اشخاص ينتمون لتنظيم متطرف انحسر وجوده منذ اشهر طويلة جاءوا مستعرضين في الشارع. وقد خرج لهم الشبان باسلحة خفيفة وكادوا يقبضون عليهم لولا انهم هربوا دون رجعة.

المحال مفتوحة على مدار النهار وجزء من الليل، والصيدليات والعيادات الطبية تعمل بشكل منتظم، وروضات الاطفال كذلك، وحتى الكافتريات بدأت تستقبل الزبائن. مثل ذلك في احياء من بغداد اخرى، تكاد تتنفس الحياة.. وهنا يجدر الاشارة الى عديد الفنادق التي بدأت تستقبل زبائنها بعد اغلاق قسري استمر لسنوات، وهناك من الفنادق من اعتمدت في تاهيلها خبرات اجنبية وبدأت تستورد مواد بناء وتغليف مصنعه في الخارج ليكون مظهرها لائقاً وتجتذب رواداً كثراً..

اسعار العقارات ارتفعت هي الاخرى، والى ذلك اشارت صحيفة بريطانية مهمة عزت الارتفاع الى الاستقرار الذي عليه البلاد في مجال الامن، ورأت ان العراق يتحول رويداً الى مجتمع سلم بعد سنوات من العنف الذي كاد يودي بالحياة وبالمستقبل الذي ينتظره المزيد من التطورات الايجابية...وفي كل ذلك تعود الامور جميعها الى التفاهمات الحقيقية بين العراقيين انفسهم فهم لوحدهم الذين بامكانهم الحفاظ على المكتسبات الطيّبة وعدم التفريط بها...

> المحال مفتوحة على مدار النهار وجزء من الليل، والصيدليات والعيادات الطبية تعمل بشكل منتظم، وروضات الاطفال كذلك، وحتى الكافتريات بدأت تستقبل الزبائن. مثل ذلك في احياء من بغداد اخرى، تكاد تتنفس الحياة

شمول ١٤٠ طالباً بمشروع (واعدون) في جامعة بابل

الحلة/ عادل الفتلاوي

شملت جامعة بابل (١٤٠) طالبا متفوقا في أقسام وكليات الجامعة بمشروع (واعدون) الخاص برعاية ودعم الطلبة المتفوقين في الجامعات والذي ترعاه منظمة الملتقى العراقي إحدى منظمات المجتمع المدني. أعلن ذلك الدكتور محمد شاكر الربيعي مدير التسجيل وشؤون الطلبة في الجامعة موضحا إن المشروع شمل الطلبة المتفوقين في الدراسة الصباحية في المراحل الثانية والثالثة والرابعة والمرحلة الخامسة في كليات المجموعة الطبية المستمرين في الدراسة وبمعدل لايقل عن نسبة ٧٠٪ أي شمول كل طالب من الطلبة الثلاثة الأوائل على كل مرحلة من كل قسم دراسي بذلك عدا طلبة الدراسة المسائية والطلبة الموظفين المتمتعين بإجازات دراسية.

مضيفا إن المشروع سيقدم منحة مالية شهرية قدرها (١٠٠) ألف دينار للطلبة المشمولين من ذوي الحاجة الفعلية والمقبولين في صفوف واعدون ومنحهم هوية خاصة بالطلبة المتفوقين الحائزين على منحة واعدون فضلا عن توفير بعض المصادر والكتب المهمة التي تدعم تفوقهم العلمي وتقديم الدعم المالي لمشاريع تخرجهم وجوائز لأفضل مشاريع التخرج المرشحة من قبل الجامعة ووضع اسم الطالب المتفوق على لائحة المنح الدراسية خارج العراق وعمل سفرات علمية وثقافية داخل وخارج العراق. وتابع الربيعي :يقوم المشروع بوضع أسماء الطلبة المشمولين على لائحة توفير الوظائف الخاصة بواعدون والمقدمة إلى المؤسسات والدوائر الحكومية والأهلية لغرض إيجاد فرص عمل لهم وتقديم العون المادي لذوي الاحتياج الصحي الخاص والمساعدة في إقامة المعارض الفنية والثقافية ومنحهم شهادة تقديرية خاصة في نهاية العام الدراسي عند إثبات استمرار تفوقهم من خلال وثيقة الدرجات النهائية ويتقدم المشروع بحجز لعدد من مقاعد امتحان التوفل وتوفير موقع الكتروني ليكون وسيلة وبوابة للتواصل العلمي والثقافي بين الطلبة والمجتمع العراقي والعالمي . وبين مدير التسجيل وشؤون الطلبة إن الجامعة قد أنهت إعداد ورفع الملفات الخاصة بالطلبة المشمولين بهذا المشروع البالغ مجموعهم(١٤٠) طالبا في (١٦) كلية علمية وإنسانية إذ تم شمول (٢٠) طالبا من كلية التربية و(١٩) طالبا من كلية التربية الأساسية (١٦) طالبا من كلية الفنون الجميلة و(١٤) طالبا من كلية العلوم و(١٢) طالبا من كلية علوم البنات ومثلهم في كلية الهندسة و(٨) طلاب من كلية الآداب ومثلهم من كلية الزراعة و(٦) طلاب من كلية التربية الرياضية ومثلهم من كلية الإدارة والاقتصاد ومثلهم أيضا من كلية القانون و(٥) طلاب من كلية الطب و(٤) طلاب من كلية طب الأسنان وطالبين من كلية هندسة المواد وطالب واحد من كلية التمريض ومثله من كلية الطب البيطري.

حملة لإبادة الكلاب السائبة

بيطرة المحاويل تحذر من ازدياد الإصابة بالحمى القلاعية بين الأبقار والجاموس

بابل/ اقبال محمد

حذر المستوصف البيطري في المحاويل من تفشي مرض الحمى القلاعية بين الابقار والجاموس وأزدياد نسب الهلاكات بين صفوفها.

وقال مصدر مسؤول في المستوصف أن مرض الحمى القلاعية بدأ أنتشاره بين الابقار والجاموس في عموم المناطق الريفية مسبباً هلاكات في العجول حديثة الولادة مضيفاً أن قلة اللقاحات وعدم فاعلية الكثير منها بما فيه اللقاح الخاص بنوع عترة الفايروس المسبب للحمى القلاعية لاسيما وأن المرض يضم خمسة أنواع من العتر المسببة له في الوقت الذي لا يعطي اللقاح الموجود فاعلية على العترة الموجودة في العراق مشيراً الى أن المرض يسبب حالات أجهاض للحيوانات الحوامل من الابقار والجاموس مما يهدد الثروة الحيوانية في المنطقة إذا لم يتم تزويد المستوصفات البيطرية وأجراء حملات تلقيح واسعة بالعجلات في عموم المناطق الريفية لاسيما وأن أرتفاع درجة الحرارة مع قدوم فصل الصيف ستزداد الاصابة بشكل كبير مشدداً على ضرورة أن يقوم المربي بالإخبار عن أي حالة مرضية تقع في صفوف الابقار أو الجاموس.

الى ذلك باشر المستوصف البيطري في قضاء المحاويل بحملة أسبوعية لإبادة الكلاب السائبة في القضاء. وبين المصدر أن الحملة التي ينفذها المستوصف شملت الاحياء السكنية منها حي ١٧ وحي النور والاسرى والانتصار بأستخدام حبوب الإبادة (السترتين) ذات الفعالية العالمية التي أعطت هلاكات بينها ٦٠٪ مضيفاً أن الحملات الاسبوعية تأتي في أطار الحد من ازدياد أضرارها على المواطنين بشكل عام وطلبة المدارس بشكل خاص الذين يعانون صعوبة وصولهم الى مدارسهم بسببها فضلاً عن مضارها البيئية والصحية بعد أزدياد نسبة أعدادها عن الاعوام السابقة بنسبة ٣٠٪ مشيراً الى أن أبرز أسباب ازدياد أعداد الكلاب السائبة هو انتشار النفايات بشكل عشوائي في الاحياء والاماكن العامة وعدم رفعها من قبل الجهات المعنية فضلاً عن عدم وعي أغلب المواطنين الذين يضعون النفايات خارج الحاويات داعياً الى ضرورة إسهام المواطن مع الجهات المعنية للحيلولة دون أزدياد أعداد الحيوانات السائبة.

استياء من قرار سير المركبات وفق نظام الأرقام الفردي والزوجي في نينوى

الموصل/ نوزت شمدين

اثأر قرار مديرية مرور نينوى، باعتماد سير المركبات داخل المحافظة، وفق نظام الأرقام الفردية والزوجية، استياءً واسعا لدى المواطنين في داخل مدينة الموصل وخارجها، لأنه جاء بشكل فجائي، ومن دون إنذار مسبق، وبحسب رأي الكثيرين منهم، سيتسبب بإرباك كبير لأعمالهم والتزاماتهم اليومية، وطالبوا قيادة العمليات التي وجهت مرور نينوى لإصدار هذا القرار، بالعدول عنه، أو في الأقل وضع استثناءات عليه قبل تنفيذه.

وكانت مديرية المرور في نينوى، قد أصدرت يوم السبت الماضي، قراراً قننت فيه سير المركبات(دون تحديد أصنافها) داخل محافظة نينوى، على ان يبدأ العمل به في اليوم التالي المصادف الأحد ٢٢/ شباط، وهدد القرار المخالفين بعقوبات لم يحددها، وبعد ساعات قليلة من تعميم القرار الذي بدا مبهماً على وسائل الإعلام، وارتفاع الأصوات المطالبة بالغائه، قامت قيادة العمليات في نينوى، بتأجيل تطبيق القرار لمدة ثلاثة أيام، ليبدأ سريانه صباح يوم الاربعاء٢٥/شباط، على ان يكون مخصصاً لسير المركبات التي تنتهي أرقام لوحاتها برقم زوجي، وفي اليوم الذي يليه للفردي وهكذا، وذكر اللواء عبد الله عبد الكريم قائد الفرقة الثانية، بأن القرار يأتي ضمن الخطة الأمنية الجديدة التي انطلقت في محافظة نينوى مؤخراً، والتي حملت أسم(الأمل)، وأنه ينصب في مصلحة المواطنين لتخفيف عبء الزحام عنهم، حيث شهدت شوارع مدينة الموصل تحديداً خلال الايام الماضية جراء تحسن الوضع الامني، زحاما مروريا مكثفاً، واستدرك قائد الفرقة الثانية:هناك مركبات سيتم استثناءها من هذا القرار، وسيتم الإعلان عن ذلك لاحقاً. ويرجح ضابط في المرور برتبة ملازم، أن يكون السبب في اصدار القرار في هذا التوقيت بالذات، ربما للتحسن في الوضع الأمني، الذي طمأن الكثير من المواطنين للخروج بسياراتهم الى الشارع، بعد فترات طويلة من التوقف، أو ان لانتهاء أزمة وقود السيارات، وهي عوامل أدت الى حدوث زحام في الشوارع، فتم الاتجاه نحو تخفيفه بهذا القرار.

من جهتهم ابدى مواطنون استطلعت المدى آراءهم ، استغراباً ودهشةً شديدتين من هذا القرار، واتفقوا على ان فتح الطرق المغلقة، هو الحل الوحيد لتخفيف الزحام عن شوارع مدينة الموصل، والتي هي المستهدفة بالدرجة الأساس بالقرار، لأنها مركز محافظة نينوى، وهي الأعلى من حيث الكثافة السكانية، قياساً بالاقضية والنواحي المحيطة بها، وقال سائق سيارة الأجرة الجوالة(نذير احمد):نحن ما زلنا نعيش في عصر يصدر فيه القرار عصرا، ليطبق صباح اليوم التالي، فأي ديمقراطية هذه، وأين رأي المواطن، اليس هو المعني بهذا القرار، في نينوى كما هو الحال في اغلب محافظات العراق، هناك الآف من سيارات الأجرة تعمل في شوارع المحافظة، وتطبيق القرار يعني تقليص العمل بنسبة ٥٠٪، وبالتالي سيزيد من المصاعب الاقتصادية لشريحة واسعة من المجتمع، سائق آخر يعمل بالأجرة لنقل طالبات جامعة الموصل، وموظفات في احدى الدوائر، قال بأنه ربما لن يتأثر كثيرا بالقرار، لكن الطالبات والموظفات، اللواتي يقلهن منذ فترات طويلة، سيجدن صعوبة في إيجاد البديل، ويقول مازحاً:يبدو أنني وزبائني أمام خيارين فقط، ، فإما يتفقوا هم مع سائق سيارة اخرى تحمل أرقاماً زوجية، لأن سيارتي فردية، أو ان أقوم أنا بشراء سيارة أخرى!. ويرى الحقوقي فيصل عبد الوهاب، بأن القرار ليس مرورياً وإنما هو أمني بحت، والدليل على ذلك حسب رأيه أن بيان مديرية المرور حول القرار، اشار الى أن برقية وصلت اليها من قيادة عمليات نينوى، يتضمن توجيها بتطبيق القرار، فإذا اعتبرناه مرورياً، فكان الأجدى أن تفتح الطرق المغلقة، لمعالجة مشكلة الزحام، أو تطبيق القرارات المتعلقة باجازات السوق، وغيرها من الأمور التي لا تؤثر في وضع المواطن بشكل مباشر، ومن ناحية انه قرار أمني، فكان لابد من توضيحه للمواطنين، من حيث فترة التطبيق، والعقوبات، والاستثناءات، أو في الاقل الإعلان عن القرار، قبل مدة معقولة، لكي يتهيأ المواطن وبالتالي يمتثل له طوعاً. وتوقع المواطن(نعمان هاشم ٤٠ سنة) أن يؤدي القرار إلى ارتفاع جديد في أسعار النقل، لأن عدد سيارات الأجرة سينخفض في الشوارع، وبالتالي سيتم استغلال ذلك من قبل ضعاف النفوس، ويقول:نحن في بلد لا تنخفض فيه الأسعار بعد ارتفاعها مطلقاً. واقترح الطالب الجامعي علي دحام، ان يتم تزويد المركبات التي تنقل الطلاب والموظفين، ببطاقات خاصة(هويات او باجات)، مثل التي تمنح للمركبات التي تدخل الى جامعة الموصل على سبيل المثال، وبين(جاسم محمد)المعلم في احدى المدارس في قرية جنوبي محافظة نينوى، انه يلتحق بدوامه بواسطة سيارته الخاصة، وهو يقل زميلين معه في طريقه، وتطبيق القرار سيجعله، يتكبد مصاريف إضافية، وربما لن يتمكن أحيانا من الوصول الى مدرسته في الظروف الجوية غير المؤاتية، او انسدادات الطرق، وقال بأن ذلك يتعلق بعدد كبير من المعلمين والمدرسين والأطباء والموظفين، الذين يسكنون الموصل، ومحال عملهم في محيطها او بالعكس.